

أثر التغير في أداء الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1994-2019)

The Impact of Changes in Macroeconomic Performance on Foreign Direct Investment Flows in Algeria during the Period (1994-2019)

سليم قط¹، (جامعة بسكرة)، salim.gat@univ-biskra.dz

كريم زمران²، (جامعة خنشلة)، zermane.karim@univ-khenchela.dz

2021-11-22	تاريخ القبول	2021-03-09	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

نهدف إلى دراسة تأثير الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال أداء بعض المؤشرات الاقتصادية؛ وهي التضخم، والبطالة، وميزان المدفوعات، وكذلك سعر الصرف، بالإضافة إلى الناتج الداخلي الخام، وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة معدل البطالة يتماشى عكسيا مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما علاقة هذا الأخير برصيد الميزان التجاري فهي طردية؛ أي كلما ارتفع رصيد الميزان التجاري ارتفع معه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أما كل من التضخم والناتج الداخلي الخام وسعر الصرف فإن تأثيرها كان ضعيفا جدا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: أداء الاقتصاد الكلي؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ التنمية الاقتصادية؛ المؤشرات الاقتصادية

Abstract

This research aims to study the impact of the macro economic performance in Algeria on foreign direct investment flows, through the performance of some economic indicators, which are inflation, unemployment, the balance of payments, as well as the exchange rate, and GDP and their impact on foreign direct investment. The study concluded that the increase in the unemployment rate is inversely related to the inflows of foreign direct investment, as for the Relationship of the latter with the balance of the trade balance is positive, that is, the higher the balance of the trade balance, the higher the flow of foreign direct investment with it. As for inflation, GDP and the exchange rate had a very weak impact on foreign direct investment.

Keywords: macroeconomic performance; foreign direct investment; economic development; economic indicators.

* المؤلف المرسل

المقدمة

إن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو تدفقها للدول النامية يعتمد على كثير من العوامل والمميزات لتحفيز المستثمر الأجنبي، أو ما يمكن أن نسميه عوامل الجذب التي تتمثل في حجم السوق ومدى توفر حماية قانونية، وسهولة ووضوح التشريعات ودرجة المخاطر السياسية، إضافة إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة المضيفة، منها درجة التضخم و البطالة و سعر الصرف و ميزان المدفوعات والنتائج الإجمالي المحلي، وهذه بعض أهم العوامل التي تتم دراستها ومراعاتها من طرف الدولة المانحة للاستثمارات من أجل إقرار الاستثمار من عدمه، لذلك كان لهذه المؤشرات خاصة دور وأثر مهم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها الدليل الكلي على حالة الاقتصاد في الدولة المضيفة.

انطلاقاً مما سبق، فإن الإشكالية التي سوف تتم معالجتها في هذه الورقة البحثية تتمثل في: ما مدى تأثير التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ هذا التساؤل الرئيس يقودنا إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ما هي مخاطر التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ما هي طبيعة التأثير الذي يحدثه التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

سيعتمد هذا البحث على عدة فرضيات هي:

- المؤشرات الاقتصادية الكلية هي من التغيرات التي يدرسها المستثمر الأجنبي لاتخاذ القرار.
- يؤثر التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة تتراوح بين التأثير القوي والمتوسط والضعيف.

وتكمن أهمية الموضوع في:

- الأهمية التي تكسبها هذه المؤشرات في إظهار واقع الاقتصاد على المستوى الكلي واعتبارها المحرك الرئيس لقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - التغيرات في المحيط الاقتصادي العالمي التي أدت إلى حتمية اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل دول العالم على حد سواء.
- كما نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف أولاً على المؤشرات الاقتصادية الكلية وما تعنيه وما تحويه هذه المؤشرات، وما يمكن أن تعكسه عن الأوضاع الاقتصادية من خلال تحليل الأرقام والإحصائيات المتوفرة.
- إبراز أهمية هذه المؤشرات وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

تعتمد هذه الدراسة في قسمها النظري على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بالوصف الدقيق للمؤشرات الاقتصادية الكلية وتحليلها الاقتصادي، وكذلك الأمر بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر. أما الجانب التطبيقي، فنعتمد فيه على منهج دراسة حالة؛ حيث يتم دراسة حالة الجزائر، مستعينين بأسلوب التحليل؛ من أجل التعرف على جانب من الاقتصاد الجزائري المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية.

1. المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

1.1 التضخم والبطالة

إن بداية سنوات التسعينات حملت معها الكثير من التغيرات والتشوهات في مؤشرات الاقتصاد الكلي باعتبارها فترة التحول الاقتصادي والدخول إلى اقتصاد السوق، خلافا لما سبق هذه الفترة التي كانت فيها كل الهياكل الاقتصادية تدار مركزيا بتخطيط مسبق، وبالتالي فإن مؤشر التضخم والبطالة قد حمل الكثير بالنسبة للجزائر. ولوقوف على ذلك، سوف نعرض الإحصائيات التالية لكل من هذين المؤشرين.

الجدول رقم (01) تغيرات مؤشر التضخم والبطالة في الجزائر (1990-2019)

السن	التضخم %	السن	البطالة %	التضخم %	السن
1990	16.6	2005	19.8	1.6	15.30
1991	25.9	2006	20.6	2.5	12.3
1992	31.7	2007	23.0	3.68	11.8
1993	20.5	2008	23.2	4.86	11.3
1994	29.0	2009	24.4	5.74	10.2
1995	29.8	2010	27.9	3.91	10.0
1996	18.7	2011	28.0	4.52	10.1
1997	5.7	2012	28.3	8.89	11.0
1998	5.0	2013	28.0	3.26	9.8
1999	2.6	2014	29.0	2.92	10.6
2000	3.0	2015	29.8	4.8	11.2
2001	4.2	2016	27.3	6.40	10.50
2002	1.4	2017	25.7	5.60	11.70
2003	2.6	2018	23.7	4.30	11.70
2004	3.6	2019	17.7	2.00	11.40

(المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2008، صفحة 84)

(بنك الجزائر، 2002-2006، صفحة 199)

(وزارة المالية، 2000-2019)

قبل سنوات التسعينات كان معدل التضخم في الجزائر لا يتعدى 9 % في المتوسط، ولم ترتفع معدلات التضخم في الجزائر إلا عند بداية تحرير الأسعار ورفع الدعم المباشر، وكان للآزمة النفطية في الثمانينيات آثار امتدت حتى سنوات التسعينيات، مما أدى إلى ظهور معدل تضخم في 1990 يقارب 16.6 % نتيجة ارتفاع أسعار الواردات مع تراجع إيرادات الدولة رغم

معالجة الحكومة لهذا العجز في الميزانية باللجوء إلى إجراءات زيادة عرض النقود. كما عرفت سنوات 1991 حتى 1993 معدلات متزايدة من التضخم أقصاها 31.70٪ وأدناها 20.5٪. أما سنوات 1998 حتى عام 2007 وإلى غاية 2019 سجلت أقل معدلات التضخم، تراوحت بين 5٪ عام 1998 كأقصى حد، ومعدل 3٪ عام 2000 م، وسجلت السنوات الأخرى نسبا مختلفة لم تتجاوز 4.2٪، وهو ما كانت تهدف إليه السياسة النقدية في الجزائر، إلا أنه يلاحظ أن سنة 2009 عرفت معدلا مرتفعا 5.74٪ نتيجة زيادة الأجور وارتفاع الكتلة الأجرية بفضل قرار السلطات بزيادة أجور الوظيف العمومي على مرحلتين خلال سنة 2005 وسنة (2008/2007)، إذ سجل معدل 8.89٪ كأقصى معدل عام 2012 نتيجة للسياسة السابقة وواصل الانخفاض بعد ذلك حتى عام 2019، إذ سجل معدل 2.0٪. أما بالنسبة للبطالة، فقد عرفت الجزائر نسبا عالية من البطالة تراوحت بين 20٪ إلى حوالي 29٪ خلال السنوات العشرة الأخيرة من الألفية الماضية مع عدم كفاية خلق فرص العمل في القطاع الخاص، فقد دخل مليون باحث عن فرصة عمل إلى السوق خلال 1991-1995 بالرغم من أن الاقتصاد لم يوفر إلا 400 ألف فرصة عمل جديدة، وكلها تقريبا في القطاع العام 100 ألف وفي التجارة والخدمات 300 ألف فقط، ولذلك كانت نسب البطالة بين 1990-1994 بين 19.8٪ - 29.00٪ كأقصى قيمة سنة 1994.

خلال الفترة 1999 حتى سنة 2006 و2019 فإن البطالة كما هو ظاهر في الجدول السابق رقم (01) بدأت بالتراجع حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها عام 2006 بنسبة 12.3٪ و13.80٪ عام 2007، وحوالي 10٪ هذا التراجع في معدلات البطالة رغم تزايد الوافدين إلى سوق العمل البالغ عددهم ما بين 250.000 إلى 300.000 طالب عمل سنويا) زرقين ، صفحة 131 (ويعزى هذا الانخفاض في معدلات البطالة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000 - 2004) وبرنامج الدعم للفترة (2005-2009) هذان البرنامجان اللذان أعطيا أهمية كبيرة للقطاع الخاص .

2.1 الناتج الداخلي الخام PIB

يعدّ مؤشر الناتج الداخلي الخام (PIB) أو الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي وأداء السياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد، كما يُمكننا من الوقوف على حقيقة المسار الاقتصادي وإظهار إمكانيات تصحيح الخلل بالتحديد، وتوجيه سياسة الدولة نحو القطاع المعني، ويظهر الجدول التالي: تطورات حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

الجدول رقم (02): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 1990-2019
الوحدة مليار دينار

الناتج الداخلي الخام مليار دينار	السنوات	الناتج الداخلي الخام مليار دينار	السنوات
7498.6	2005	554.4	1990
8391.0	2006	862.1	1991
9408.3	2007	1047.7	1992
11042.8	2008	1189.7	1993
10034.3	2009	1487.4	1994
12049.5	2010	2004.9	1995
14384.8	2011	2570.0	1996
16208.7	2012	2780.2	1997
16650.2	2013	2830.5	1998
17242.5	2014	3248.2	1999
16591.9	2015	4098.8	2000
165,09	2016	4235.6	2001
170,00	2017	4541.9	2002
159,00	2018	5266.8	2003
166,00	2019	6127.5	2004

(المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2008، صفحة 83)

(بنك الجزائر، 2002-2006، صفحة 199)

(وزارة المالية، 2000-2019)

بالرجوع إلى الجدول أعلاه، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي انطلقا من سنة 1990 حتى 1996 أخذ قيما متزايدة بشكل طردي، إذ قدرت قيمته سنة 1991 بحوالي 862.1 مليار دينار مقارنة بسنة 1990 التي كانت تقدر بـ 554.4 مليار دينار، أي بزيادة حوالي 308 مليار دينار، وهذه هي فترة تحول الجزائر من اقتصاد مسير إداريا إلى اقتصاد السوق، إذ تغير هيكل الاقتصاد ودخل القطاع الخاص في عدة نشاطات اقتصادية، كذلك الأمر بالنسبة لسنوات 1992-1993 إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة بحوالي 400 مليار دينار سنة 1992 و600 مليار دينار سنة 1993 مقارنة بسنة 1990. أما بالنسبة للسنوات 2003 حتى عام 2019 فكانت قيمة PIB حوالي 5266.8 مليار دج وحوالي 8391.00 مليار دج عام 2006 و9374.2 مليار دج عام 2007 ارتفاع مستمر في قيمة PIB بشكل منتظم ومستمر. بنك الجزائر، 2006)

3.1 مؤشر سعر الصرف

فيما يخص مؤشر سعر الصرف، فقد عرفت الجزائر تحولات كبيرة في قيمة الدينار، وكذلك تحولات بالنسبة لنظام تحديد سعر صرف الدينار مقابل عملات أجنبية، إذ يلاحظ أنه ابتداء من جانفي 1974م كان صرف الدينار الجزائري مربوطا بجملة من العملات يتم تعديلها من حين لآخر.

أثر التغير في أداء الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1994-2019)

ومنذ عام 1991 تولى مجلس النقد والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي، وخلال الفترة 1989-1991 سمح للدينار الجزائري بالانخفاض لمواجهة الخسائر في معادلات التبادل التجاري، ك محاولة لتعديل الأسعار النسبية المحلية، وزيادة الانفتاح وخفض الدينار الجزائري بأكثر من 100 ٪ كما يوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم (03) تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2019

السنوات	سعر الصرف Tch دينار مقابل دولار أمريكي	السنوات	سعر الصرف Tch دينار مقابل دولار أمريكي
1990	8,96	2005	73,36
1991	19,00	2006	72,64
1992	21,82	2007	67,16
1993	23,36	2008	68,46
1994	35,09	2009	60,63
1995	47,68	2010	72,32
1996	77,54	2011	74,39
1997	57,73	2012	77,60
1998	58,74	2013	79,40
1999	66,64	2014	80,60
2000	75,29	2015	100,50
2001	77,30	2016	109,50
2002	79,69	2017	111,00
2003	77,39	2018	116,60
2004	72,30	2019	119,40

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2008، صفحة 83)

(بنك الجزائر، 2002-2006، صفحة 199)

(وزارة المالية، 2000-2019)

عرف سعر الصرف انخفاضا بنسبة (100 ٪) سنة 1991 سجل سعر صرف الدينار حوالي 19 دينار جزائري مقابل 1 دولار أمريكي بعدما كان 8.96 دينار لكل 1 دولار أمريكي في سنة 1990، خلال الفترة 1991 – 1994 وصل معدل الانخفاض الاسمي لقيمة الدينار في المتوسط 4 ٪ سنويا، مما جعل قيمة الدينار الجزائري حوالي 24 دينارا لكل دولار أمريكي في السوق الرسمية، ولم يكن هذا الاستقرار النسبي للسعر الاسمي متماشيا مع السياسات الاقتصادية، إذ إن صدمات التبادل التجاري المعاكسة والسياسات المالية التوسعية، أدت إلى ارتفاع التضخم بمعدلات عالية بالمقارنة إلى الشركاء الجزائريين التجاريين .

وما يلاحظ أن الأهداف الفورية لبرنامج التصحيح في عام 1994 م انحصرت في تصحيح القيمة المبالغ فيها للدينار الجزائري، فيما يسمح بتحديد قيمته حسب قوى السوق وجعل

النظام سعر الصرف أكثر شفافية، وهكذا حدث تخفيض كبير للدينار الجزائري بحوالي 50 ٪ على خطوتين في مارس - أفريل 1994 ليصبح الدينار الجزائري مقابل الدولار يساوي حوالي 36 / DA 1 (US) \$ ومرة أخرى في نهاية سبتمبر 1994م 47 دينار مقابل 1 دولار أمريكي، وانخفض سعر السوق الموازية ليصل إلى حوالي ضعفي السعر الرسمي خلال تلك الفترة، بعد تخفيض قيمة الدينار الجزائري عام 1994 م.

أما الفترة من 1999 - 2006 و2019 تواصل تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، والملاحظ أن هذه الفترة شهدت دخول عملة جديدة في المعاملات الدولية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي الذي أصبح ينافس الدولار (بنك الجزائر، 2006 ، صفحة 76)

4.1 مؤشر ميزان المدفوعات

لعبت التطورات الخارجية دورا رئيسا في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات الذي يسهم بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية والذي تشكل صادراته عموما أكثر من 95 ٪ من إجمالي المدخلات (النشاشيبي وآخرون، 1998، صفحة 101) وبالتالي فإن نتائج ميزان المدفوعات خاصة الميزان التجاري للجزائر تظهر في الجدول التالي.

الجدول رقم (04) وضعية الحساب الجاري والميزان التجاري للجزائر للفترة 1990 - 2019الوحدة مليار دولار

السنوات	رصيد الميزان التجاري BCمليار \$	السنوات	رصيد الميزان التجاري BCمليار \$
1990	3,11	2005	26,47
1991	4,67	2006	34,06
1992	3,20	2007	34,24
1993	2,40	2008	40,60
1994	-,26	2009	7,78
1995	16,0	2010	18,21
1996	4,13	2011	27,94
1997	5,69	2012	20,17
1998	1,51	2013	9,88
1999	3,36	2014	0,46
2000	12,30	2015	-18,08
2001	9,61	2016	-20,12
2002	6,71	2017	-14,41
2003	11,14	2018	-7,45
2004	14,27	2019	-11,60

(المصدر): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2008، صفحة 83)

(بنك الجزائر، 2002-2006، صفحة 199)

(وزارة المالية، 2000-2019)

ما يلاحظ هو أن هذه الفترة 1990 لها علاقة بأحداث لا بد من التذكير بها لما لها من آثار على هذه الفترة، إذ إنه بسبب الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في عام 1986 ظهرت الاختلالات الاقتصادية الكلية المحلية بين عامي 1985-1986 وانخفضت إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38 ٪، واستجابة لهذا الوضع كان على الجزائر أن تلجأ إلى فرض قيود على الاستيراد، وهكذا انخفضت الواردات بين عامي 1985 - 1987 بنسبة 43 ٪ من حيث القيمة الحقيقية، وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط تدريجياً عام 1990 وارتفاعها بشكل حاد خلال أزمة حرب الخليج 1991 يلاحظ أن الجزائر حققت فائضاً في الميزان التجاري يقدر بـ 3.11 مليار دولار وفائضاً في الحساب الجاري يقدر بـ 1.35 مليار دولار .

وأما سنة 1998، فقد سجل الحساب الجاري عجزاً قدر بـ 0.91 مليار دولار، وتراجع فائض الميزان التجاري من 5.69 مليار دولار عام 1997 إلى 1.51 مليار دولار عام 1998، نتيجة لتراجع إيرادات المحروقات من 13.18 مليار دولار (1997) إلى 9.77 مليار دولار عام 1998 مقابل زيادة طفيفة في الواردات، قدرت هذه الزيادة بـ 0.5 مليار دولار، وما يلاحظ كذلك أنه منذ سنة 1990-1998 فإن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتعد في أحسن الأحوال قيمة 0.64 مليار دولار وذلك عام 1997 م، وسجلت أدنى قيمة لها عام 1994 بمقدار 0.28 مليار دولار

أما الفترة 1994-2006-2019، فقد لوحظ على الميزان التجاري ما يلي:

ارتفع حجم الصادرات خلال هذه الفترة من 12.32 مليار دولار إلى 53.61 مليار دولار كنتيجة أساسية لارتفاع الأسعار العالمية للنفط، إذ بلغت عام 2006 إلى 65.85 دولاراً للبرميل وكذلك بفضل زيادة نشاط ومساهمة الشركة الأجنبية في مجال تصدير النفط، إذ سجلت حصتهم زيادة من (عام 2002، 1.6 مليار دولار) إلى (حوالي 5.29 مليار دولار عام 2006) (بنك الجزائر، 2006-2002، صفحة 68)

أما الصادرات خارج المحروقات التي بقي مستواها ضعيفاً ومتقلباً ما بين 1998 - 2006، فقد تجاوزت بقليل مليار دولار (1.13 مليار دولار) في 2006 و0.79 مليار دولار عام 2005 مقارنة بمبلغ 0.67 مليار دولار عام 2004، وأما سنة 1999 فلم تتعد 0.41 مليار دولار.

لقد حقق الحساب الجاري فوائض مالية معتبرة ومتزايدة من سنة إلى أخرى كان أداؤها عام 1999 بمبلغ 0.02 مليار دولار، وفائض في الميزان التجاري قدر بحوالي 3.36 مليار دولار ، أما سنوات 2004-2005-2006 فقد سجل ميزان المدفوعات خاصة الحساب الجاري فوائض مالية مقدر على التوالي 11.12 و21.72، و28.95 مليار دولار، أما رصيد الميزان التجاري للسنوات نفسها، فقد سجل حوالي 14.27 و26.81 و34.06 مليار دولار على التوالي ، أما سنة 2007 سجل الحساب الجاري فائضاً قدر بـ 29.53 مليار دولار والميزان التجاري حقق فائضاً بقيمة 30.03 مليار دولار، وهو ما أدى إلى زيادة في رصيد الحساب الجاري مقارنة بسنة 2006 وانخفاض رصيد الميزان التجاري من 34.06 إلى حوالي 30.03 مليار دولار، وعرف الميزان

التجاري عجزا ابتداء من 2015 إلى غاية 2019، وكان أكبر مقدار من العجز 20 مليار دولار وهذا نتيجة الأزمة النفطية وأحادية الاقتصاد الجزائري من حيث المداخيل والصادرات.

2. الاستثمار الأجنبي في الجزائر (IDE)

يعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد البدائل المتاحة للدول النامية كخيار استراتيجي من أجل الحصول على التمويل اللازم والاستفادة من مهارات الإدارية، إضافة إلى نقل التكنولوجيا ونقل الخبرات الفنية والتقنية لليد العاملة المحلية المصاحبة لها، وهذا ما أكدته تجارب الدول النامية. في هذا الإطار تعدّ الجزائر إحدى الدول التي يحتاج اقتصادها إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالاطلاع على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة، نلاحظ أنها تبقى دون المستوى المطلوب، وبخاصة إذا ما تمت مقارنتها بحجم الاقتصاد الوطني (حجم الناتج الداخلي الخام).

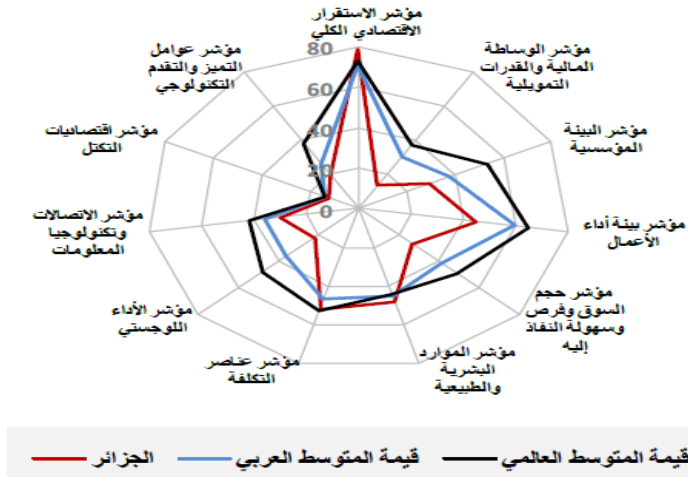
تعدّ نوعية التدفقات الاستثمارية المباشرة من أهم الأدلة على صحة المناخ الاستثماري للبلد، إذ يجب أن تستقطب كل القطاعات الحيوية هذا النوع من الاستثمارات خاصة الصناعات التحويلية المعتمدة على التكنولوجيا ورؤوس الأموال والتقنيات الإدارية الحديثة، وكذلك تلك التدفقات المعتمدة على كثافة العنصر البشري، وهذا ما من شأنه نقل التكنولوجيا المصحوبة برؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة إضافة إلى امتصاص معدلات البطالة المرتفعة. وهذا هو بالتحديد ما تسعى إليه الجزائر في المقام الأول من تحسين مناخها الاستثماري.

1.2 أداء الاقتصاد الجزائري بالنسبة لمؤشرات ضمان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار هو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة، ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى درجة.

كما تم توزيع المتغيرات الـ 56 المكونة للمؤشر على 11 مؤشرا فرعيا، تضم كلا من الاستقرار الاقتصادي الكلي والوساطة المالية والبيئة المؤسسية وبيئة الأعمال وحجم السوق وفرصه وسهولة النفاذ إليه، والموارد البشرية والطبيعية وعناصر التكلفة والأداء اللوجستي واقتصاديات التكتل، وعناصر التميز والتقدم التكنولوجي، وفيما يخص عدد الدول المدرجة في المؤشر، فقد بلغ 109 دولة من مختلف دول العالم منها 16 دولة عربية.

شكل رقم (01): أداء الاقتصاد الجزائري بالنسبة لمؤشرات ضمان جذب الاستثمار الأجنبي



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، ص، 56.

يوضح الشكل الموالي أداء الاقتصاد الجزائري بالنسبة للمؤشرات الـ 11 المتعلقة بضمان وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نلاحظ أداء الاقتصاد الجزائري بالنسبة لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، والموارد البشرية والطبيعية، وعناصر التكلفة، واقتصاديات التكتل، كان قريبا من قيم متوسط الأداء للاقتصاد العالمي والعربي، وهي مؤشرات فرعية مهمة بالنسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لباقي المؤشرات، ومنها الوساطة المالية والبيئة المؤسسية وبيئة الأعمال وحجم السوق وفرصه وسهولة النفاذ إليه والأداء اللوجستي وعناصر التميز والتقدم التكنولوجي، كان أداء الاقتصاد الجزائري بعيدا نوعا ما على قيم المتوسط للاقتصاد العالمي والعربي، وفي بعض الأحيان كان ضعيفا جدا خاصة ما تعلق بمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية والبيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال وهذا راجع أساسا للبيروقراطية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي من رشوة وغيرها، مما أضعف أداء الاقتصاد الجزائري بالنسبة لمؤشرات مهمة كهذه.

2.2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 1994-2019

لقد قامت الجزائر بالإصلاحات فيما يخص المناخ القانوني والمناخ المؤسسي والانفتاح الاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه، إذ حققت بعض التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن تبقى ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية، وعلى هذا الأساس سنقوم بتتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مرحلة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، وللإشارة فإن الاستثمارات حظيت باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية خصوصا بعد فشل نظام

المخططات التنموية في تحقيق الأهداف المسطرة، وعليه كانت حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يبينها الجدول التالي:
الجدول رقم (05) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال (1990-2011) مليون دولار أمريكي.

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر IDE مليار \$	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر IDE مليار \$
1994	0,250	2007	1,390
1995	0,270	2008	2,490
1996	0,260	2009	2,550
1997	0,501	2010	3,480
1998	0,507	2011	2,040
1999	,438	2012	1,541
2000	1,196	2013	1,961
2001	1,065	2014	1,560
2002	0,634	2015	-,584
2003	0,882	2016	1,637
2004	1,081	2017	1,232
2005	1,790	2018	1,506
2006	1,480	2019	1,600

المصدر: (المؤسسة العربية للضمان الاستثمار، 2006، صفحة 11)

(بنك الجزائر، 2011، الصفحات 171-170)

(بنك الجزائر، 2002-2006، صفحة 199)

(وزارة المالية، 2000-2019)

تعدّ سنوات التسعينات من القرن العشرين بداية أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية هزت كيان الدولة وشوهت صورة الجزائر الأمنية في كل دول العالم؛ لذلك إذا تعقبنا تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر من سنة 1990 حتى 1995 نجدها ضعيفة جدا، لا تكاد تقارن بالنسبة لدول مجاورة لنا في منطقة البحر المتوسط، حيث تشير الإحصائيات إلى أن تدفق (IDE) كان معدوما خلال هذه الفترة، وهذا ما يعكس الوضع السائد على الصعيد الاقتصادي أو السياسي المزري لتلك الفترة، وما يلاحظ أن إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الكشف الإحصائي الصادر عن بنك الجزائر، أظهرت أن صافي الاستثمار الأجنبي في الجزائر كان معدوما وسالبا سنة 1993، وهذا ما يدل على ضعف هذا النصيب المحصل عليه رغم ما جاء به قانون النقد والقرض 10-90 وقانون الاستثمار الصادر سنة 1993 وما وفر من ضمانات وحماية وامتيازات للمستثمر الأجنبي، إلا أن العائق الأساسي أمام تدفق الاستثمار هو الوضع الأمني الذي كان مترديا، وهذا ما زاد من مخاوف المستثمر الأجنبي للدخول للسوق الجزائرية والاستثمار فيها، وحتى في ظل توفر حقول النفط والغاز التي تعدّ أكثر الاستثمارات فائدة وضمانا لم يدفع ذلك بالمستثمرين للمخاطرة في الجزائر.

أما سنوات 2003/2005 عرفت تطورات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 634 مليون دولار أمريكي ليتزايد إلى 882 مليون دولار أمريكي. و1081 مليون دولار لكل من سنتي 2004 و2005. للإشارة يلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة تراكمية منذ سنة 2002 إلى غاية 2007 بلغ حوالي 6932 مليون دولار. وما يمكن ملاحظته أن هذه المدة عرفت الجزائر فيها راحة مالية كبيرة وتحسنا في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى قيمة بحوالي 3 مليار دولار سنة 2010 لينخفض من جديد إلى حوالي 1.5 و1.6 مليار في سنة 2019، لكن يبقى مقدار التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا مقارنة بدول الجوار إلى غاية 2019، وما يلاحظ أن الجزائر سجلت الآلاف من الوعود الاستثمارية ولم يجسد منها إلا 10 ٪ على أرض الواقع؛ بسبب العديد من العراقيل والأسباب التي تم ذكرها سابقا.

3. قياس أثر التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المبحث، نتعرض إلى الدراسة القياسية لمعرفة مدى تطابق نتائج هذه الدراسة مع فرضيات البحث؛ ولذلك سوف يتم التدرج في هذا المحور من خلال عدة نقاط كما يلي:

1.3 المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

المتغيرات المستقلة أو المفسرة هي التي سوف يدرس تأثيرها على المتغير التابع، وتشمل هذه المتغيرات ما يلي:

- التضخم الذي عبر عنه بنسبة مئوية ويرمز له باختصار Inf.:
 - البطالة التي عبر عنها بنسبة مئوية ويرمز لها باختصار Cho.:
 - الناتج الداخلي الخام ويرمز له باختصار PIB.:
 - سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ويرمز له TCh.:
 - رصيد الميزان التجاري (أحد أرصدة ميزان المدفوعات) ويرمز له: BC.
- أما المتغير التابع الذي نريد معرفة تأثيره بتغيرات المتغيرات المستقلة، فيرمز له

باختصار IDE :

الجدول قم (06) مؤشرات الاقتصاد الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1990-2019

المتغيرات السنوات	التضخم Inf (%)	البطالة Cho (%)	نتاج الداخلي الخام PIB مليون \$	سعر الصرف Tch دينار مقابل دولار أمريكي	ميزان المدفوعات نتيجة الميزان التجاري BCمليار \$	الاستثمار الأجنبي المباشر IDEمليار \$
1994	29,00	24,40	423,88	35,09	-,26	,250
1995	29,80	27,90	420,49	47,68	1,60	,270
1996	18,70	28,00	469,23	77,54	4,13	,260
1997	5,70	28,30	481,58	57,73	5,69	,501
1998	5,00	28,00	481,86	58,74	1,51	,507
1999	2,60	29,00	487,12	66,64	3,36	,438
2000	,30	29,80	547,40	75,29	12,30	1,196
2001	4,20	27,30	547,94	77,30	9,61	1,065
2002	1,40	25,70	569,94	79,69	6,71	,634
2003	4,30	23,70	680,55	77,39	11,14	,882
2004	4,00	17,70	847,51	72,30	14,27	1,081
2005	1,40	15,30	1022,16	73,36	26,47	1,790
2006	2,30	12,30	1155,14	72,64	34,06	1,480
2007	3,70	11,80	1395,80	67,16	34,24	1,390
2008	4,90	11,30	137,42	68,46	40,60	2,490
2009	5,70	10,20	182,13	60,63	7,78	2,550
2010	3,90	10,00	138,74	72,32	18,21	3,480
2011	4,50	10,10	161,97	74,39	27,94	2,040
2012	8,90	8,89	208,87	77,60	20,17	1,541
2013	3,30	3,26	209,70	79,40	9,88	1,961
2014	2,90	2,92	213,92	80,60	,46	1,560
2015	4,80	4,80	165,09	100,50	-18,08	-,584
2016	6,40	10,50	170,00	109,50	-20,12	1,637
2017	5,60	11,70	159,00	111,00	-14,41	1,232
2018	4,30	11,70	166,00	116,60	-7,45	1,506
2019	2,00	11,40	214,00	119,40	-11,60	1,600

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2008) (بنك الجزائر، 2002-2006، الصفحات 72-73)
(المؤسسة العربية للضمان الاستثمار، 2006، صفحة 11) (وزارة المالية، 2000-2019)

2.3 النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة

يتمثل النموذج الإحصائي المستخدم في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ويستخدم من أجل تحديد نوع العلاقة وقوتها بين المتغير التابع Y_t والمتغيرات المستقلة X_t وتكون صيغة النموذج كما يلي: (غرس الدين و محمد جاد الله، 2005، صفحة 31)

$$Y_t = a + a_1 X_1 + a_2 X_2 + \dots + a_n X_n + U_t$$

Y_t : قيمة المتغير التابع المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر المشار له بالرمز IDE.
 a_i : قيمة معاملات الانحدار المتعدد.

X_n : المتغيرات الدراسة المتمثلة في: التضخم Inf، البطالة Cho، الناتج الداخلي الخام PIB، معدل سعر الصرف Tch، رصيد الميزان التجاري BC.
 U_t : قيمة حد الخطأ وهو الفرق بين القيمة الفعلية للمتغير Y_t ، والقيمة المتوقعة له.

الجدول رقم (07): معاملات النموذج المقدر

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification
	B	Erreur standard	Bêta	B	Erreur standard
(constante)	1,595	1,206		1,322	,201
معدل التضخم Inf	-,018	,024	-,157	-,765	,453
معدل البطالة Cho	-,026	,018	-,274	-1,465	,158
الناتج الداخلي الخام PIB	-,001	,000	-,424	-2,416	,025
معدل سعر الصرف Tch	,005	,011	,125	,473	,642
الميزان التجاري BC	,037	,012	,676	2,994	,007

Variable dépendante : IDE (الاستثمار الأجنبي المباشر)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

وفق الجدول أعلاه، نتحصل على النموذج التالي:

$$Y_{IDE} = a_0 + a_1 Inf + a_2 Cho + a_3 PIB + a_4 Tch + a_5 BC$$

ومنه:

$$Y_{IDE} = 1,595 - 0,018 Inf - 0,026 Cho - 0,01 PIB + 0,05 Tch + 0,037 BC$$

يعدّ التابع Y_{IDE} أساسا لتقدير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر درجة خطر القرض، حيث إنه كلما ارتفعت نتيجته عن الصفر، دلت على تدفق موجب، والعكس بالعكس، كما أن التقييم هو مليار دولار.

الحد الثابت $a_0 = 1,595$ ، يعبر عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا كانت جميع قيم المتغيرات النموذج معدومة.

معلمة المتغيرة المعبرة عن التضخم $\ln fa_1 = -0,018$ ، تشير إلى أن زيادة قدرها وحدة واحدة في قيمة المتغير $\ln f$ (نسبة التضخم) ينشأ عنها نقصان المتغير التابع بمقدار 0,018 وذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى Cho, PIB, Tch, BC، و بالطريقة نفسها يتم تفسير باقي معالم متغيرات النموذج مع مراعاة إشارة المعالم فقط.

وفيما يلي سنحاول التعرف على مدى قبول النموذج في عملية التنبؤ باستخدام اختبارات ستودنتوفيشر.

3.3 تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج

سنقوم من خلال حساب مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة بمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات أو بمعنى آخر، التأكد من وجود أو عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (08) معاملات ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

		Inf	Cho	PIB	Tch	BC
Inf	Corrélation de Pearson	1	,321(*)	-,112	-,533(**)	-,185
	Sig. (Bilatérale)		,109	,587	,005	,366
Cho	Corrélation de Pearson	,321(*)	1	,298	-,504(**)	-,036
	Sig. (Bilatérale)	,109		,139	,009	,862
PIB	Corrélation de Pearson	-,112	,298	1	-,318	,500(**)
	Sig. (Bilatérale)	,587	,139		,114	,009
Tch	Corrélation de Pearson	-,533(**)	-,504(**)	-,318	1	-,459
	Sig. (Bilatérale)	,005	,009	,114		,018
BC	Corrélation de Pearson	-,185	-,036	,500(**)	-,459	1
	Sig. (Bilatérale)	,366	,862	,009	,018	

* La corrélation est significative au niveau 0.05 (unilatéral).

** La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتضح من مصفوفة معاملات الارتباط المبينة في الجدول أعلاه ما يلي:

- لدينا معامل الارتباط $R_{ij} = 1$ عندما يكون $j = i$

- لدينا كذلك $R_{ij} \neq R_{ji}$ عندما $j \neq i$

- كما تسمح لنا هذه المصفوفة باكتشاف الارتباطات الخطية بين العوامل المفسرة كما

يلي:

توجد علاقة ارتباط عكسية وفوق المتوسطة بين متغير التضخم $\ln f$ ومتغير معدل الصرف Tch، وقد بلغ معامل الارتباط (-0,533). كما توجد علاقة ارتباط عكسية ومتوسطة بين

المتغيرين معدل البطالة Cho ومعدل الصرف Tch، حيث بلغ معامل الارتباط (-0.504)، توجد علاقة ارتباط طردية ومتوسطة بين المتغيرين الناتج الداخلي الخام PIB ورصيد الميزان التجاري BC، وقد بلغ معامل الارتباط (0.500)، وأظهرت باقي معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة نتائج ضعيفة، مما يدل على عدم وجود تعدد خطي بين متغيرات الدراسة.

معامل التحديد R²

يوضح هذا المعامل مدى قدرة النموذج على تفسير الواقع، أو بمعنى آخر مدى قدرة متغيرات النموذج على تفسير المتغير التابع الذي يعبر عن تدفقات الاستثمار الأجنبي، فإذا كانت قيمة R² مرتفعة كانت قدرة النموذج المقدر على التوقع جيدة، والعكس بالعكس، أي تكون سيئة كلما كانت قيمة R² منخفضة.

الجدول رقم (09) إحصاءات خاصة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,782(a)	,611	,513	,60598	2,127

a Valeurs prédites : (constantes), BC, Cho, Inf, PIB, Tch

b Variable dépendante : IDE

المصدر: مخرجات spss

استنادا إلى معطيات الجدول أعلاه، نستخرج قيمة معامل التحديد R-deux التي تساوي 0,611، وتعني أن 61,1% من التغير في التابع (تدفقات الاستثمار الأجنبي) يمكن تفسيرها بالمتغيرات المستقلة الخاصة بالدراسة المتمثلة في معدل التضخم و معدل البطالة و الناتج الداخلي الخام و معدل الصرف و رصيد الميزان التجاري، وأن النسبة المتبقية من التغير في التابع التي تقدر بـ 38,9% متضمنة في حد الخطأ، وهي العوامل غير المشخصة في النموذج، وربما لعدم دقة البيانات الإحصائية المرتبطة به.

ولأن معامل التحديد يتصف بأنه إذا أضيف متغير مستقل للنموذج، فإن قيمته سترتفع حتى وإن لم تكن هناك أهمية للمتغير المستقل المدرج إلى النموذج، وبعبارة أخرى إن إضافة متغير مستقل إلى نموذج يؤدي إلى زيادة R² معامل التحديد، وذلك راجع إلى زيادة مجموع مربعات الانحرافات المفسرة $\sum(\hat{Y} - \bar{Y})^2$ مع ثبات مجموع مربعات الانحراف الكلية $\sum(Y - \bar{Y})^2$ (Saporta, 1990, p. 385).

ولهذا يتم حساب معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 الذي يأخذ بعين الاعتبار النقصان الحاصل في درجات الحرية، وبذلك ستكون قيمته دائما أقل من قيمة معامل التحديد (R²). سعد زغلول، 2003، صفحة 160)

بالرجوع إلى الجدول أعلاه، وفي عمود R-deux ajusté نجد أن قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.513، وبموجب هذا المعامل، فإن قدرة تفسير المتغيرات المحاسبية وغير

المحاسبية المدرجة في النموذج التابع الذي يعبر عن درجة خطر الفرض هي 3,51٪. أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى.

اختبار فيشر (F)

نقوم أولاً بصياغة الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: B_1 = B_2 = \dots = 0$ بمعنى أن جميع معاملات التقدير تكون مساوية للصفر.
الفرضية البديلة: $H_1: B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq 0$ بمعنى أنه يوجد معامل تقدير واحد على الأقل غير مساو للصفر.

الجدول رقم (10) : جدول تحليل التباين

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1 Régression	11,523	5	2,305	6,276	,000(a)
Résidu	7,344	20	,367		
Total	18,868	25			

a Valeurs prédites : (constantes), BC, Cho, Inf, PIB, Tch

b Variable dépendante : IDE

المصدر: مخرجات spss

بالرجوع إلى الجدول أعلاه، نجد أن قيمة فيشر المحسوبة هي: $F_{\text{المحسوبة}} = 6,276$. وبالرجوع إلى جدول (F) عند درجات حرية (5) و (20) $(k-1=5)$ والبسط و $(n-k=20)$ بالمقام، حيث k عدد المعلمات أما n عدد المشاهدات، ومستوي معنوية (5٪) و (1٪) نجد بأن قيمة الجدولية $F_{\text{الجدولية}}$ تساويان على الترتيب (2,71) و (4,10)، وهما أقل من قيمة $F_{\text{المحسوبة}} (6,276)$ ، ولهذا هما معنويتان ومؤشر Signification في الجدول أعلاه معدوم، وهذا يتفق مع ما تنص عليه الفرضية البديلة القائلة بوجود معامل تقدير واحد على الأقل غير مساو للصفر، بمعنى أن المعلمات المقدرة ليست جميعها مساوية للصفر، ومن ثم فإن معادلة التقدير المقدرة ككل تعد معنوية إحصائياً في تفسير سلوك المتغير التابع.

اختبار ستودنت

عند ثبوت المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر، ننتقل إلى اختبار معنوية كل متغير تفسيري على حدة، وذلك بهدف الإبقاء فقط على المتغيرات المعنوية في النموذج، يتم هذا الاختبار على النحو التالي:

$$H_0: B_i = 0 \quad i = \overline{1,5}$$

$$H_1: B_i \neq 0 \quad i = \overline{1,5}$$

والجدول الموالي يوضح في عموده الرابع القيم الإحصائية $T_{\text{المحسوبة}}$ لكل معلمة، والتي

تحسب باستخدام الصيغة التالية.

$$T_i = \frac{B_i}{SE(B_i)}$$

حيث: B_i المعاملات المقدرة.

$SE(B_i)$ يمثل الخطأ المعياري للتقدير للمعلمة المقدرة.

الجدول رقم (11): جدول القيم الإحصائية المحسوبة لستودنت

Modèle	t	Signification	
		Erreur standard	
(constante)	1,322	,201	
معدل التضخم Inf	-,765	,453	
معدل البطالة Cho	-1,465	,158	
الناتج الداخلي الخام PIB	-2,416	,025	
معدل سعر الصرف Tch	,473	,642	
الميزان التجاري BC	2,994	,007	

المصدر: مخرجات برنامج spss

بالرجوع إلى جدول ستودنت (T) نجد أن القيمة الجدولية لمستوى المعنوية ($\alpha = 5\%$) وبدرجة حرية قدرها ($n-k=20$) (عدد المشاهدات - عدد المعالم) تساوي (2,08) وبمقارنة قيمة الجدولية T_i مع قيم المحسوبة T_i للمعالم المقدرة نستخلص ما يلي:

- قيمة المحسوبة T_i أكبر من قيمة الجدولية T_i فقط عند المتغيرين PIB الناتج الداخلي الخام و BC الميزان التجاري، وهذا يعني تحقق الفرضية البديلة، القائمة على معنوية المعلمتين من الناحية الإحصائية، بمعنى آخر أنهما تختلفان عن الصفر، والمتغيران معنويان بدرجة ثقة قدرها 95٪.

- قيمة المحسوبة T_i أصغر من قيمة الجدولية T_i عند باقي المتغيرات، ومنه فإن القيم المقدرة لها غير معنوية وينبغي إقصاء متغيراتها من النموذج.

تحليل التداخل الخطي المتعدد

يقصد به تحليل ما إذا كان هناك ترابط خطي متبادل بين المتغيرات الاقتصادية التفسيرية بسبب التطور المتناغم أو المتوافق لهذه المتغيرات عبر الزمن، بمعنى قد ترتفع أو تنخفض بعض المتغيرات بوتيرة واحدة أو متقاربة عبر الزمن، مما يجعل أحدهما غير ذي مقدرة تفسيرية في النموذج، وبالتالي يجعل معلمة أو أكثر من المعلمات الانحدارية مساوية للصفر أو مقاربة له، أو يجعل المعلمتين متساويتين، أو يجعل معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرات المؤثرة مساويا للواحد. (السيفو، شلوف، و جواد، 2006، صفحة 94)

بالرجوع إلى الجداول السابقة (07-11)، تتضح إمكانية وجود تداخل خطي متعدد (اشترك خطي)، يمس المتغيرات الخاصة بكل من معدل التضخم Inf ، الناتج الداخلي الخام PIB ، معدل سعر الصرف Tch ، للأسباب التالية:

- ظهور قيمة واحدة أو أكثر من قيم المعلمات الانحدارية تساوي أو تقترب من الصفر.
 - انعدام المعنوية الإحصائية لإحدى المعلمات المقدرّة رغم أن معامل الارتباط موجود.
 - وجود علاقة ارتباطية متعددة بين المتغيرات التفسيرية.
- وعليه يمكن القول إن بعض المتغيرات التفسيرية تشكل فائضا وليس لها أهمية في تفسير المتغير التابع، وعليه سنقوم فيما يلي بتطبيق طريقة التحليل التمييزي، لاختيار أقوى المتغيرات التفسيرية لمتغير الدراسة وهو الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. استخدام طريقة الانحدار المتدرج Stepwiseméthod

نظرا للمشاكل التي تجلت لنا عند عملية تقييم النموذج المقدر بطريقة الانحدار المتعدد التي نلخصها أساسا في:

- الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.
 - عدم معنوية أغلبية المعالم المقدرّة.
- فقد دفعنا ذلك إلى البحث عن أسلوب آخر لإعادة صياغة النموذج، ووقع اختيارنا على طريقة الانحدار المتدرج التي تعرف بـ Stepwiseméthod. تعدّ هذه الأخيرة من أهم الطرق وأكثرها استخداما في اختيار أكثر المتغيرات تفسيريا للمتغير التابع. وبموجب هذه الطريقة يتم عمل اختبار لقوة العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة، ثم تدخل المتغيرات قوية التأثير وتحذف المتغيرات ضعيفة التأثير. (Saporta, 1990, p. 392)

تجدر الإشارة هنا إلى أن المتغير الأقل تأثيرا هو ذلك المتغير الذي يكون ذا معنوية أقل من بين مجموع المتغيرات المكونة للنموذج التي تساوي-أقل معنوية- إلى أكبر فرق بين إحصاء ستودنت المحسوبة T والجدولية T . إن هذه الطريقة تملي علينا أحد الاختيارين: محمد شاكر، 2005، صفحة 304)

عند تطبيقنا لطريقة الانحدار المتدرج الأمامية حصلنا على النتائج المبينة في الجدول:

الجدول رقم (12): نتائج الانحدار المتدرج بخطوات أمامية

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Significatio n
	B	Erreur standard	Bêta	B	Erreur standard
1 (constante) Cho	2,128	,314		6,774	,000
	-,052	,017	-,538	-3,125	,005
2 (constante) Cho BC	1,908	,288		6,631	,000
	-,050	,015	-,522	-3,442	,002
	,023	,008	,427	2,810	,010

A Variable dépendante : IDE

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن النموذج الأحسن لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يعتمد على المتغيرتين Cho البطالة ورصيد الميزان التجاري BC، لأن قيم إحصاء ستودنت معنوية عند مستوى $(\alpha = 5\%)$ وبدرجة حرية قدرها $(n-k=23)$ ، أما النماذج الأخرى فإن بعض معالمها غير معنوية، وعليه نكتب النموذج المتحصل عليه بدلالة Cho البطالة ورصيد الميزان التجاري BC كما يلي:

$$Y_{IDE} = 1,908 - 0,05Cho + 0,023BC$$

حيث زيادة معدل البطالة يتماشى عكسيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر، أما علاقة هذا الأخير برصيد الميزان التجاري فهي طردية، أي كلما ارتفع رصيد الميزان التجاري ارتفع معه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبمعنى أدق، كلما ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 1 مليار دولار، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 2.3٪.

خاتمة ونتائج الدراسة

تعدّ مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي المتمثلة أساسا في رصيد الميزان التجاري ومعدل البطالة، إحدى الأدوات التي يمكن دراستها والحكم على مدى تأثيرها في متغير التابع للدراسة وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن قوة واتجاه تأثير كل عنصر يختلف عن الآخر، وفيما يلي سنعرض أهم النتائج والاقتراحات المتوصل إليها:

1- عرفت الجزائر تحسنا ملحوظا في أداء الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1990-2011 التي يمكن تقسيمها إلى فترتين: 1990-1999 والتي كانت متوسطة الأداء إلى ضعيفة في بداية الفترة من حيث مؤشرات الاقتصاد الكلي المدروسة في البحث، أما الفترة 2000-2011 تحسن فيها أداء الاقتصاد الكلي بشكل قوي.

2- اختلفت درجة تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يمكن تقييم المؤشرات إلى ثلاثة مستويات بحسب تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي: مؤشر التضخم وسعر الصرف: تأثير ضعيف، مؤشر البطالة والناجح المحلي الإجمالي: تأثير جيد، مؤشر ميزان المدفوعات: تأثير قوي جدا.

3- يرجع اختلاف تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى درجة أهمية هذا المؤشر في نوع النشاط الاستثماري الذي سوف يتم أخذ القرار بشأنه، ومدى تداخل عوامل أخرى وتأثيرها على القرار الاستثماري.

التوصيات

- 1- من أجل زيادة حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وإزالة العوائق، وذلك من خلال:
 - اتخاذ إجراءات وقوانين أكثر جراءة وصرامة بالنسبة للمسؤولين على تنظيم وتوجيه النشاط الاستثماري.
 - محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية من خلال تكوين لجان مراقبة معينين من طرف رئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية لتمتعهم بأكثر استقلالية وحرية.
 - الثبات في تطبيق القوانين والإجراءات القانونية وعدم التذبذب، مما يعطي للمستثمر الأجنبي أكثر ثقة في الإدارة بخاصة والقوانين بعامة.
- 2- الاستفادة من كل الفرص المتاحة من طرف الاستثمار الأجنبي مع العمل على تقليل الآثار السلبية أو المخاطر التي يمكن أن يحدثها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال ما يلي:
 - تقديم التسهيلات نفسها والامتيازات الخاصة بالمشروعات الأجنبية للشركات الوطنية وبذل المزيد من الجهد والبحوث في مجال التطوير؛ لتمكين الشركات الوطنية من منافسة نظيرتها الأجنبية، وبقائها في السوق المحلية.
 - توجيه المستثمرين والشركات الأجنبية إلى الصناعات والنشاطات الإنتاجية المختلفة التي تتميز أو تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا متقدمة، وتلك التي لا تستطيع الشركات الوطنية الدخول فيها لاعتبارات مالية.
- 3- العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وبخاصة البطالة التي عرفت معدلات مرتفعة جدا، ولا تزال كذلك إذ بلغت سنة 2006 نسبة 12.3٪ وسنة 2011 بلغت 10.1٪ مع العلم أن مناصب الشغل غير الدائمة محسوبة ضمن عدد العمال الإجمالي. هذه المناصب عددها مرتفع جدا.
- 4- محاولة إيجاد صيغ جديدة للعمل والاهتمام بالفئة الشبابية وبخاصة الفئة المتعلمة (حاملي الشهادات) إذ يلاحظ أن هذه الفئة تمثل نسبة كبيرة في المجتمع وذلك من خلال إيجاد مناصب شغل فعلية.
- 5- تحسين الإنتاج خارج المحروقات، إذ يلاحظ أن قطاع الطاقة يشارك بأكثر من 26.5٪ من إجمالي الناتج المحلي الخام عام 2006، وأكثر من 98٪ من إجمالي الصادرات من نفس السنة، وذلك بإيجاد قطاعات اقتصادية منتجة حقا يمكنها من تحقيق نمو اقتصادي فعلي غير مبني على قطاع واحد.
- 6- تحسين المناخ الاستثماري بتوفير هياكل قاعدية للمستثمر كالطرق والنقل والجسور وشبكة المياه وشبكة المواصلات.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Saporta, G. (1990). Probabilités, Analyse des données et statistiques. Paris: Edition Tichniq.

قائمة المراجع باللغة العربية

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2008). تقرير الاقتصادي والاجتماعي، السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1970-2004). تم الاسترداد من. www.CNES.DZ

المؤسسة العربية للضمان الاستثمار. (2006). تقرير مناخ الاستثمار.

بشير سعد زغلول. (2003). دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS العراق: الجهاز المركزي للإحصاء.

بنك الجزائر. (2006-2002). التقرير السنوي . الكشف الإحصائي، الصفحات.73-72

بنك الجزائر. (2006). التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر .

بنك الجزائر. (2011). التقرير السنوي.

جريدة الخبر). الأحد 17 اوت 2008. (العدد 5041.

جمال محمد شاكر. (2005). المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS الاردن: الدار الجامعية.

صورية زرقين. (2007/2008). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر1999-2006 . جامعة محمد خيضر بسكرة.

كريم النشاشيبي وآخرون. (1998). الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق. واشنطن : صندوق النقد الدولي.

محمد غرس الدين، و ياسر محمد جاد الله. (2005). مدخل للإقتصاد القياسي. القاهرة.

وزارة المالية. (2000-2019). تقرير وزارة المالية. أهم المؤشرات الإقتصادية.

وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، و صائب جواد إبراهيم جواد. (2006). مشاكل الإقتصاد القياسي التحليلي: التبو والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية . عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.